

التضخم في اتجاه الذروة عالمياً وسط أجواء النمو المنخفض فما هي أسبابه ونتائجه؟

البنك الدولي يُخفّض تَوَقُّعاته

لمعدّلات نمو الدول العربية بنسبٍ متفاوتة خلال 2023



ليس تفصيلاً أن يُعلن التقرير الصادر أخيراً عن صندوق النقد الدولي في حزيران (يونيو) 2023 أن «التضخم في اتجاه الذروة عالمياً» وسط أجواء النمو المنخفض، «شامحاً مستجدات وآفاق الإقتصاد العالمي، حيث يُتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3,4% في العام 2022 حسب التقديرات، إلى 2,9% في 2023 ثم يرتفع إلى 3,1% في 2024. وتمثل تنبؤات العام 2023 إرتفاعاً بمقدار 0,2 نقطة مئوية عما كان متوقفاً في عدد تشرين الأول (أكتوبر) 2022 من تقرير «آفاق الإقتصاد العالمي» وإن كانت أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3,8% (من 2000-2019).

2022، لكن إعادة فتح الإقتصاد مؤخراً مهّدت سبيل التعافي بوتيرة أسرع مما كان متوقفاً. وتشير توقعات صندوق النقد إلى إنخفاض التضخم العالمي من 8,8% في العام 2022 إلى 6,6% في 2023 و4,3% في 2024، وهما نسبتان تطلّان أعلى من مستويات ما قبل

هذه الأرقام «المتشائمة» سببها أن النشاط الإقتصادي العالمي لا يزال يعاني وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد أدت سرعة إنتشار جائحة «كوفيد-19» في الصين إلى إضعاف النمو في العام

وأفادت المنظمة أن المستقبل محفوف بالمخاطر، من تصعيد الحرب الروسية في أوكرانيا، مع إنهيار السدّ (تبادل الجانبان الاتهامات بالتسبب فيه)، إلى مشاكل الديون في البلدان النامية، والزيادات السريعة في أسعار الفائدة وأثرها على البنوك والمستثمرين.

وأشارت المنظمة الحكومية الدولية إلى أن «الإقتصاد العالمي يمرُّ بمرحلة تحوُّل، لكنّه يُواجه طريقاً طويلاً لتحقيق نمو قوي ومستدام». وقد بدأت التطورات الإقتصادية العالمية في التحسُّن، لكن التحسُّن لا يزال هشّاً.



ويشدّد هؤلاء الخبراء على أن «الفيصل هو معدّل التضخُّم الأمريكي الذي يُحدد بوصلة الإحتياطي الفيدرالي حيال معدلات الفائدة. فإذا لم ينخفض التضخُّم أميركياً، فإن معدلات الفائدة الأميركية مرشحة لمزيد من التصاعد من أجل كبح جماحه. وكان معدّل إرتفاع الأسعار أميركياً حلق إلى 9.1% في حزيران (يونيو) 2022، ليتدرّج هبوطاً في الأشهر التالية، كما يدك المؤشّر العام، حتى إنخفض إلى 4.9% في نيسان (أبريل) الفائت، على أساس سنوي»، لافتين الى أنه «كان يُفترض أن يكون هذا خبراً

النتائج

بناء على ما تقدّم، فالأمور ليست على ما يرام، لأن معدّل التضخُّم الأمريكي لَمّا ينخفضُ بعدُ إلى المستوى المتوخى أميركياً، ولأن إرتفاع معدّل الفائدة الأميركي يرفع تكلفة الإقتراض دولياً للإقتصادات الصاعدة والنامية، ويدفع رؤوس الأموال إلى الهجرة من عملات الدول النامية والصاعدة، مما يُقلّل توافرها للإستثمار محلياً ويضعف النمو الإقتصادي وعائدات الدول، ويضرب العملة المحلية بموجب قانون العرض والطلب، ويجعل خدمة الديون السابقة المسحوبة بالعملة الصعبة أكثر صعوبة، لأن دفع القسط أو الفوائد ذاتها على دين بالدولار الأميركي يصبح في حاجة الآن إلى عملة محلية أكثر، بالضبط حين تبدأ إيرادات الدول النامية والصاعدة تتقلّص.

وعليه، يرى الخبراء الإقتصاديون أن «معدّل التضخُّم الأمريكي يُجبر الإقتصادات النامية والصاعدة على الرقص على إيقاع نغم «الإحتياطي الفيدرالي»، الذي يُحدّد نبضه الوضع الداخلي الأميركي، لا العالمي. فإن رفعت الدول النامية الفائدة دفاعاً عن عملاتها الوطنية، وخوفاً من زيادة عبء خدمة دينها الخارجي، فإن ذلك يعني إدخال إقتصاداتها في أتون الركود، بينما تُحاول الخروج من عواقب أزمة «كوفيد 19»، إقتصادياً وإجتماعياً.

يضيف هؤلاء: «أنّ تتفاقم أزمة الديون العالمية نتيجة ذلك

جيداً، بما أن معدّل الفائدة الأميركي ذو أثر مزلزل في الإقتصاد العالمي، إلا أن معدّل التضخُّم الأميركي ما برح حالياً أعلى كثيراً من معدله طويل المدى، وبالبح 2.47% في السنوات العشرين الأخيرة، وأعلى من الـ 2% التي حددها «الإحتياطي الفيدرالي» سقفاً لمعدّل إرتفاع الأسعار، وهذا يعني أن مزيداً من رفع معدلات الفائدة الأميركية ربما يتطلّى في الأفق».

نظرة أخرى للتضخُّم وأسبابه

من جهة أخرى توقّعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مقرها بباريس، أن يتّجه الإقتصاد العالمي نحو إنتعاش غير مستقرّ في العامين 2023 و2024، حيث يُواصل التضخُّم الضغط على إنفاق الأسر، فيما يُلقى إرتفاع أسعار الفائدة بثقله على النمو والبنوك والأسواق، ورفعت المنظمة من توقعاتها للنمو لهذا العام من 2.2% تشرين الثاني (نوفمبر) إلى 2.7%، فيما توقّعت زيادة طفيفة خلال العام المقبل ليشهد نمواً بنسبة 2.9%. كما توقّعت أن تسير وتيرة التعافي من جائحة «كوفيد-19»، وإرتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الحرب الروسية - الأوكرانية ببطء، وفقاً للمعايير السابقة، حيث تم تسجيل متوسط نمو بنسبة 3.4% في السنوات السابقة للجائحة في الفترة من 2013 إلى 2019.

5.4 %، ومعدّل نمو الهند عند 6 %، أي أقل قليلاً مما قدّره البنك الدولي، معدّلاً لنمو هاتين الدولتين في العام 2023. أما معدّل النمو الروسي، فيضعه تقرير الـ OECD في العام 2023 عند - 1.5 %.

كما أنّ فئة الـ OECD تضم 38 دولة، بينها الدول الغربية، ومنها أستراليا ونيوزيلندا في أوقيانيا، وفيها كوريا الجنوبية

واليابان شرقي آسيا، كما فيها الكيان الصهيوني وتركيا غربي آسيا، وبلدان أوروبية مثل سويسرا والنرويج وبريطانيا غير المنضوية في الإتحاد الأوروبي، وعدد من دول أميركا اللاتينية، مثل المكسيك وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا. وعليه، فإن ما ذكر يُعزّز فكرة أنّ الإقتصادات الأكثر إرتباطاً بالدولار في هذه المرحلة، ستكون أقل نمواً.

ماذا يقول تقرير البنك الدولي عن الإقتصادات العربية؟

لم تكن روسيا وحدها المتضرّرة من تباطؤ معدّلات النمو الإقتصادي عالمياً، وإنما تضرّرت معها إيران وفنزويلا والدول العربية بصورة عامة. وقد خفّض تقرير البنك الدولي توقّعاته لمعدّلات نمو الدول العربية كافة بنسب متفاوتة خلال العام 2023. مقارنةً بتقريره الصادر في بداية العام 2023. وكانت غالبية الدول العربية قد شهدت معدّلات نمو مرتفعة نسبياً في العام 2022، ما عدا لبنان، الذي شهد تقلصاً في ناتجه الإجمالي، نسبته 2.6 %، وليبيا، التي شهدت تقلصاً بمقدار 1.2 % وسوريا التي تقلص ناتجها الإجمالي بنسبة 3.5 % في العام 2022.

ويرى تقرير البنك الدولي أنّ معدّلات النمو العربية لعام 2023 سوف تكون أقل من المتوقع سابقاً، لأنّ الدول النفطية والغازية تشهد إنخفاضاً في أسعار صادراتها وفي الكمية التي تصدرها منها، إرادياً، في محاولة لرفع أسعارها، أو لا إرادياً، بحكم تباطؤ الإقتصاد العالمي والشتاء الدافئ بصورة غير معهودّة، على النحو الذي مرّ على أوروبا.

أما الدول العربية غير النفطية، فحدّث ولا حرج طبعاً، جرّاء مزيج من إرتفاع معدّلات التضخّم، وأزمة توافر الدولار، والسياسات النقدية والمالية الإنكماشية، التي إضطرت إلى تبنيها.

باسمة عطوي

الدولة	النمو الإجمالي (2023)	النمو الإجمالي (2022)
الولايات المتحدة	2.5%	2.9%
ألمانيا	0.3%	0.1%
فرنسا	0.1%	0.1%
كندا	0.1%	0.1%
الهند	5.4%	7.3%
الصين	5.2%	3.0%
روسيا	-1.5%	2.1%
إيران	-1.2%	1.2%
إيطاليا	-0.8%	0.1%
اليابان	-0.5%	0.1%
كوريا الجنوبية	0.1%	0.1%
أستراليا	0.1%	0.1%
نيوزيلندا	0.1%	0.1%
السعودية	0.1%	0.1%
قطر	0.1%	0.1%
الإمارات	0.1%	0.1%
العراق	0.1%	0.1%
لبنان	-2.6%	0.1%
سوريا	-1.2%	0.1%
ليبيا	-1.2%	0.1%

كله إذاً، وخصوصاً في الدول منخفضة الدخل، ولا يعود من المفاجئ أنّ تزداد حالات التعثّر عن تسدد الديون دولياً كلّما رفع «الإحتياطي الفيدرالي» معدّل الفائدة الأميركي، منذ سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته».

يُشار هنا إلى أنّ متوسط معدّل النمو المتوقع في تقرير البنك الدولي للإقتصادات

المتقدمة في العام 2023 يبلغ 0.7 %، صعوداً من 0.2 % كانت متوقعة بداية العام الجاري، في حين أنّ معدّل نمو الإقتصادات الصاعدة والنامية ككل هو 4 %، يتعزّز ذلك الإتجاه في العام 2024، بحسب تقرير البنك الدولي ذاته، والذي يُقدّر معدّل نمو الإقتصادات المتقدمة عند 1.2 %، في مقابل معدّل نمو يبلغ 3.9 % للإقتصادات الصاعدة والنامية ذلك العام، أو لأهمها بالأحرى.

ويرى الخبراء أنّ «ذلك يعني بأبسط تعابير ممكنة، أنّ إقتصادات الجنوب والشرق ستكبر بمعدّل أكبر من معدّل نمو الإقتصادات المتقدمة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة على الأقل، بحسب تقرير البنك الدولي. يعني هذا بدوره، أنّ نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً سوف تُنسب إلى الجنوب والشرق، بكل ما يحمله ذلك من أبعاد إقتصادية وسياسية، وحتى عسكرية»، لافتين إلى أنّه «يُتوقع في هذا السياق أنّ تكون منطقة شرق آسيا وجنوبها قاطرة الإقتصاد العالمي في العام 2023. وتبرز في الصدارة هنا معدّلات نمو دول مثل الهند (6.3 %)، والصين (5.6 %)، وبنغلادش (5.2 %)، وإندونيسيا (4.9 %)، ومصر غير الآسيوية جغرافياً (4 %)، وتايلند (3.9 %)، كدول ستُحقّق معدّلات نمو مرتفعة نسبياً في المستقبل القريب. بناءً عليه، يُتوقع أنّ تُصبح ملامح الإقتصاد الدولي أكثر فأكثر آسيوية».

وأصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD في 7 حزيران (يونيو) 2023، تقريراً بعنوان: OECD Global Outlook 2023، توقّعت خلاله، نمواً عالمياً بمعدّل 2.7 % في العام 2023، و2.9 % في العام 2024، أي عند مستوى أقل مما قدّره صندوق النقد الدولي، وأعلى مما قدّره البنك الدولي، ممّا يضع معدّل نمو دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في هذين العامين عند 1.4 % ثابتة، أي عند مستوى قريب مما قدّره البنك الدولي، حيث يظلّ أقلّ كثيراً من معدّل النمو عالمياً، لكنّه يضع معدّل نمو الصين عند